

الفصل الرابع

التعريب : قيود النجاة وحاجة الاستعمال

تمهيد

ينبغي منذ البداية الاعتراف بأن الخوض في موضوع التعريب والحديث عن المعرب من الكلمات أمر لا سهولة فيه ولا يسر .

ذلك أنه ينبغي لمن يتصدى لهذا الموضوع أن يكون على دراية كافية بعدد من اللغات التي يقال إن العرب قد نقلوا قديماً من ألفاظها ، وذلك كي يتمكن من التمييز بين ما هو معرب حقاً وله أصل أجنبي ، وما ادعى فيه التعريب من الكلمات دون سند عامي يعتد به ، كما نص على ذلك علماؤنا الأقدمون أنفسهم .

يضاف لذلك ما يجب من إلمام الدارس لهذا الموضوع بقدر كاف من دراسة الأصوات والصرف من وجهة نظر الأقدمين ، ليكون فهمه لأرائهم عن ضوابط المعرب متسماً بالموضوعية والإنصاف لهم ولنفسه .

وقبل كل ذلك ينبغي اتباع الشامل الدقيق للظروف التي هيأت للكلام الأعجمي طريقه للسان العرب ، وهي ظروف متنوعة ومتشابكة اجتماعياً واغنياً ، خصوصاً مع المدى الزمني الطويل الذي حدث فيه اللقاء بين العرب وغيرهم من الأمم .

هذا ما ينبغي أن يتهياً لدراسة موضوع التعريب ، وهو - بحق - جهد ثقيل ليس في طوق الآن الوفاء به ، كما أنه ليس من هدف هذا البحث

الوفاء به ، إذ هو مخصص للنظر إلى قضية معينة هي قبول العلماء ورفضهم له ، وهو بذلك لا يتسع للاستقصاء والتتبع .

والكلمات المعربة باعتبارها ظاهرة طارئة على اللغة العربية الأصلية نظر إليها العلماء بحذر ، وقاموها بوضع شرائط الصياغة وسمات التعريب .

لذلك فإن ما يدخل في إمكان وإمكان هذا البحث هو رسم صورة واضحة — وإن كانت مختصرة — للأمور الثلاثة الآتية :

١ — حركة التعريب وتطورها استعمالاً ودراسة

٢ — جهود الأقدمين لإخضاع المعرب لمسلك الصنيع العربية

٣ — أساس نظرة الأقدمين للمعرب بين شرائط الصياغة والاستعمال

حركة التعريب وتطورها استعمالاً ودراسة

في كتابة هذه الفقرة ينبغي بيان الأمرين الآتين :

١ — الصورة العلمية لحركة التعريب في الكلام العربي في عصر الاستشهاد في الحضر .

٢ — الصورة العلمية لدراسة المعرب في الكلام العربي بعد عصر الاستشهاد .

من الحق أن الدارس لا يملك النصوص الكثيرة لإثبات وجود الكلمات المعربة في اللغة العربية في الجاهلية ، ولكن هناك من الظروف والأدلة ما يطلع بحدوث ذلك فيها ، فالعرب في الجاهلية لم تكن أمة منطوية على نفسها ، بل فرضت عليهم ظروف حياتهم الاتصال بمن جاورهم من الأمم سواء أكان ذلك عن طريق التجارة أو الغزو أو الوفادة ، وهذه كلها وسائل للتحاطة واللقاء ، ويستتبها نقل الألفاظ من اللغات الأخرى وتداولها بين العرب ، ولقد استعمل بعض الشعراء الجاهليين ألفاظاً غريبة في شعره مما دعا العلماء فيما بعد إلى عدم الاحتجاج به ، فأمية بن أبي الصلت مثلاً كان — فيما يقال — يستعمل ألفاظاً غريبة في شعره فيسمى الإله « السلطليط » والسماء « صافورة وحاقورة » ، وأغلب الظن أن هذه الألفاظ كلها لم تكن من ابتداعه ، بل كانت مما اطلع عليه في الكتب الدينية التي يقال إنه كان يداوم قراءتها ، و « عدى بن زيد العبادي » كان من نصارى الحيرة ، وقد عاش فترة في البلاط الفارسي ، والمعتقد أن هذه الفترة قد انعكس تأثيرها عليه حضارياً ، فلان شعره ، كما انعكس تأثيرها عليه في نقل الألفاظ من الفارسية واستخدامها بين العرب .

ولم تكن الوفود العربية تنقطع عن الرحلات إلى بلاد الفرس والروم والحيرة وغسان والحبشة والهند، والنتيجة بالضرورة تبادل الألفاظ بين العرب والأجانب.

والدليل العلى الحاسم على وجود المعرب من الألفاظ في الجاهلية هو القرآن الكريم، فقد احتوى على ألفاظ كثيرة وصفها بعض الصحابة والتابعين - فيما روى عنهم - أنها من غير لغة العرب، كما ألف العلماء في ذلك كتباً خاصة، وصنف السيوطي وحده كتابين في هذا الموضوع هما « المتوكلى فيما في القرآن من المعرب »، و« المذهب فيما وقع في القرآن من المعرب »، وقد جمع فيهما - كما هي عادته - مجهودات السابقين عليه في الأفكار والألفاظ.

ووجود المعرب في القرآن قضية علمية اختلف حولها العلماء اختلافاً كبيراً على رأيين :

أحدهما : وجود المعرب في القرآن، وإلى ذلك ذهب بعض الصحابة والتابعين والعلماء، منهم ابن عباس ووهب بن منبه وابن مسعود وسعيد ابن جبير وعكرمة ومجاهد وعطاء والضحاك والسدي وأبو عمران الجوني وعمر بن شرجيل وأبو موسى الأشعري والزمخشري وابن الحاجب والسيوطي وغيرهم.

ثانيهما : أن القرآن لا يحتوى على غير العربي من الألفاظ، وهو مذهب كثير من العلماء، ومنهم الإمام الشافعي وأبو عبيدة وابن فارس وابن جرير الطبري والباقلاني والرازي وغيرهم^(١).

(١) راجع : المعرب في القرآن الكريم ص ١٩٩.

وليس مما يفيد كثيراً هنا عرض التفاصيل لكلا الرأيين وأنتهما والرد عليها وإنما المفيد في ذلك فهم الأمور الآتية :

أولاً : أن الدارسين المتأخرين قد ارتضوا الرواية التالية عن أبي عبيد القاسم بن سلام ، وكأنما وجدوا فيها حلاً لهذه القضية ، وخروجاً من هذا الخلاف ، وقد أوردوها الجواليقي بعد أن أورد قول أبي عبيدة : من زعم أن في القرآن لساناً سوى العربية فقد أعظم على الله القول ، واحتج بقوله تعالى « إنما جعلناه قرآناً عربياً » - والرواية هي :

• قال أبو عبيد : وروى عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم في أحرف كثيرة أنه من غير لسان العرب ، مثل (سجيل والمشكاة واليم والطور وأباريق وإستبرق) وغير ذلك ، فمؤلاً أعلم بالتأويل من أبي عبيدة ، ولكم ذهبوا إلى مذهب ، وذهب هذا إلى غيره ، وكلاهما مصيب إن شاء الله تعالى .

وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل ، فقال أولئك على الأصل ، ثم لفظت به العرب بألسنتها ، فعربته ، فصار عربياً بتعريبها لها ، فهي عربية في هذه الحال أعجمية الأصل ، فهذا القول يصدق الفريقين جميعاً (١) .

وقد نقل هذه الرواية نفسها من جاء بعد الجواليقي ودرس موضوع التعريب في القرآن ، كالسيوطي وغيره .

ثانياً : أنه سواء أكانت الألفاظ الواردة في القرآن من لغات أخرى أعجمية باعتبار الأصل عربية باعتبار الحال أم أعجمية باعتبار الأصل والحال ،

فإن ورودها في القرآن يدل على أن العرب قد فهموها وتقبلوها ، وفهمهم لها يدل على شيوعها بينهم من قبل أن يأتيهم بها ، وهذا يثبت ما نحن بصدد من وجود الألفاظ المنقولة من لغات أخرى في الجاهلية ، ومن استمرار ذلك حين جاء الإسلام .

ثالثاً : يبدو أن الذين رفضوا وجود المعرب في القرآن سيطر عليهم الوازع الديني أكثر من تقرير الواقع اللغوي ، ولذلك فإن السيوطي حين أورد هذه الألفاظ في كتابيه ساق بين يديها أسانيد نسبتها إلى الصحابة والتابعين ، كأنما يتحرز هو أيضاً من القول بذلك بنفسه ، وقد عدد اللغات المنقول عنها تلك الألفاظ ، فأوصلها إلى عشر ، وهي « الحبشية والفارسية والرومية والهندية والسريانية والعبرانية والنبطية والقبطية والتركية والزنجية والبربرية » وذكر تحت كل لغة الألفاظ المعربة منها في القرآن ، وعددها جميعاً ١٢٤ كلمة — ومن نماذج ذلك :

- أخرج ابن مردويه عن ابن عباس في قوله تعالى « تتخذون منه سكراً » قال : السكر بلسان الحبشة : الخل .
- أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك قال : الإستبراق : الديباج الغليظ بالفارسية .
- أخرج ابن المنذر عن وهب بن منبه في قوله تعالى (نصرهن) قال : قطعهن بالرومية .
- أخرج أبو الشيخ عن جعفر بن محمد عن أبيه في قوله تعالى : (يا أرض ابلعي ماءك) اشربي بلغة الهند .
- أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك في قوله تعالى : (يحمل أسفارا) قال :

كتبنا ، والكتاب بالنبطية يسمى سفرآء .

ولا يستطيع المرء الجزم القاطع بصحة نسبة هذه الألفاظ في القرآن إلى اللغات التي قيل إنها منها ، ولا بصحة نسبة هذه الروايات المسندة إلى الصحابة والتابعين ، لأن ذلك يحتاج لمعرفة تلك اللغات في العصور القديمة بما لا يتوفر لي ، ولعل ذلك لم يتوافر لمن نسب إليهم ذلك من الصحابة والتابعين والدارسين من العلماء .

والذي أعلمه أن كلمة (بلع) عربية أصيلة ، قال عنها صاحب القاموس (بلعه كسمعه ابتلعه) .

وأن كلمة (سفر) كلمة موجودة في اللغة العبرية ، فهل كانت موجودة في النبطية أيضاً قباهما كليهما أو معهما ٢٩٢م ١١ وهذا يدفع إلى كثير من الحذر في أخذ هذه الأقوال وتلقيها ، وغاية ما يستطيع قوله : إن هذه الأقوال تدل - بمجرد ورودها - على وقوع ألفاظ معربة في الكلام العربي في عصور مبكرة ، وقد استخدم القرآن بعض هذه الألفاظ حين نزل لمخاطبة العرب .

ومع مجيء الإسلام ازداد اختلاط العرب بالأجانب بالفتح والهجرات والرق والخدمة ، وترتب على ذلك استخدام الألفاظ الأجنبية في العربية ، ووجود ألفاظ عربية في اللغات التي احتسكت بالعربية ، وهذه الألفاظ المعربة قد ضمت الكثير منها فيما بعد المداجم العربية والمصنفات الخاصة بالتعريب ، دون إشارة إلى تاريخ استخدامها في اللغة العربية ، ومع ذلك فن

(١) انظر في هذه النماذج : المحوكى فيما وقع في القرآن من الدرب . الأوراق ٣ - ٤ -

المؤكد أن حركة النقل اللغوي في القرن الأول قد استمرت وزادت عما كان عليه الأمر في الجاهلية .

على أن أهم موقف واجه العرب فيما يتعلق بالتعريب جاء في بداية القرن الثاني الهجري حين اتسع نشاط الثقافة العربية تأليفاً وترجمة ، فازدادت الحاجة لكلمات جديدة ومصطلحات جديدة ، يقول السيوطي « قال محمد بن علي الخرساني : المنصور أول خليفة ترجمت له الكتب السريانية والأعجمية بالعربية ككتاب كلية ودمنة وإقليدس ،^(١) والذي أعتقده أن حركة الترجمة نشطت قبل المنصور بزمان بعيد ، واستمرت بعده في ازدياد وقوة ، والمهم أن العرب واجهوا موقفاً لغوياً جديداً لسد حاجاتهم لمطلوبات التأليف والترجمة ، وتغلبوا على ذلك بأمرين :

الأول : التصرف في مدلول الكلمات العربية الأصل مثل الفاعل والمفعول والموضوع والمحمول ، وذلك بتحويل المعنى اللغوي إلى معنى اصطلاحى .

الثانى : نقل الألفاظ الأعجمية نفسها إلى اللغة العربية ، وأكثر ما كان ذلك في أسماء النبات والحيوان والآلات والأمراض والمآكل و السلع التجارة .

وفي حوالى منتصف القرن الثانى الهجرى توقف الاستشهاد باللغة في الحضر ، وشمل ذلك أيضاً ظاهرة التعريب فى الألفاظ ، أما ما نقل بعد تلك الفترة من الألفاظ الأجنبية ، فقد أطلق عليها اسم «المولود» وقد تقدمت دراسته .

ذلك عرض مختصر لحركة التعريب فى فترة الاستشهاد ، فسكيف تمت دراسته بعد ذلك ٩٩ .

كان من الطبيعي أن يهتم علماءنا - رحمهم الله - بظاهرة التعريب كما اهتموا بغيرها من الظواهر الطارئة على الكلام العربي ، وذلك بهدف دراستها وجمع روايات السابقين المتناثرة عنها ، والتمييز بين الكلمات المعربة وغيرها .

وفي رصد جهود العلماء في هذه الظاهرة يتبين أنه قد تناولها أولاً النحاة وأصحاب المعاجم والفقهاء والمفسرون تناولاً سريعاً في إطار الاتجاه العام لمؤلفاتهم .

فالنحاة تناولوا هذه الظاهرة مهتمين ببنية الكلمات المعربة ، وخضوعها لشرائط الصياغة العربية ، كما تناولوها أيضاً في باب علل الممنوع من الصرف وبدأ ذلك بكتاب سيدييه الذي جاء فيه عنوان نصه « هذا باب ما أعرب من الأجمية » (ج ٢ ص ٣٤٢) وأورد تحت هذا العنوان ما يتعلق بإبدال الحروف وطرق الصياغة والإلحاق للكلمات المعربة - وتابته على ذلك النحاة بعده .

أما أصحاب المعاجم فيوردون بعض الكلمات المعربة لذكر معانيها ويفقّون على ذلك بأنها معربة ، مع النص على اللغة التي عربت منها .

أما الفقهاء والمفسرون فقد أهتموا من ذلك كله وقوع المعرب في القرآن الكريم ومناقشة هذه الناحية بالرفض أو القبول ، فلا إمام الشافعي تناول هذا الموضوع في كتابه (الرسالة ص ٤١ - ٤٥) فأثبت أنه لا يوجد في القرآن غير العربي ، ورفض آراء المخالفين له في تلك الفكرة .

أما تخصيص ظاهرة التعريب وكتابته بمؤلفات مستقلة . فقد تأخر - فيما أعلم - إلى القرن السادس الهجري ، وبدأ ذلك بكتاب الجواليقي (المعرب

من الكلام الأجمعي) وتواتر بعده الجهود الخاصة بتلك الظاهرة بقلة أولاً، ثم بكثرة في العصر الحديث - كما يتضح ذلك من الجدول الآتي لهذه المؤلفات بحسب وفاة مؤلفيها، مما دخل في إمكان معرفته.

اسم الكتاب	المؤلف وتاريخ الوفاة أو طبع الكتاب	الإشارة إلى وجوده
١ - المغرب من الكلام الأجمعي	لأبي منصور الجواليقي (ت ٥٣٩) مطبوع	
٢ - التذييل والتكميل لما استعمل	عبد الله بن محمد البشيشي	
من اللفظ الدخيل	(ت ٨٢٠) مخطوط	
٣ - المتوكلي فيما في القرآن من	جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) مخطوط	
المغرب .		
٤ - المذهب فيما وقع في القرآن	جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) مخطوط	
من المغرب .		
٥ - التعريب (رسالة)	ابن كمال باشا (ت ٩٤٠) مخطوط	
٦ - شفاء العليل فيما في كلام العرب	شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٩٦) مطبوع	
من الدخيل .		
٧ - المغرب والدخيل	مصطفى المدني (قرن ١١) مخطوط	
٨ - قصد السبيل فيما في اللغة	محمد الأمين المحجي (ت ١١١١) مخطوط	
من الدخيل .		
٩ - الطراز المذهب في الدخيل	محمد نهاني (ت ١٨٨٥م) مطبوع	
والمغرب .		

١٠ - المعرب في القرآن الكريم أحمد القوصي (ت قرن/١٣) مخطوط

١١ - الدليل إلى مرادف العامى رشيد عطية للبناني (ت ١٨٩٨م) مطبوع
والدخيل .

١٢ - التقريب لأصول التعريب طاهر بن صالح الدمشقي مطبوع
(ت ١٣٣٧)

١٣ - التهذيب في أصول التعريب أحمد عيسى (طبع ١٣٤٢هـ) مطبوع

١٤ - الاشتقاق والتعريب مصطفى المغربي (طبع ١٣٦٦) مطبوع

ويلاحظ على هذه الجهود ما يلي :

أولاً : التأليف في هذه الظاهرة قد تأخر نسبياً عن غيرها من الظواهر اللغوية التي تناولتها فترة المراجعة في القرن الرابع وما تلاه ، ولعل ذلك يعود إلى صعوبة الحديث عن هذه الظاهرة ، لما تستلزمه من معرفة لغات متعددة للحديث فيها ، وهذا لا يتييس للكثير من الناس ، ولعل هذا يفسر اعتماد هذه المؤلفات كثيراً على أقوال السابقين - مسندة أحياناً - في القول بالمعرب .

ثانياً : وضحت ظاهرة أخرى في كتب التعريب هي : التمهيد لذكر الكلمات المعربة ؛ مقدمة علمية تناول الأفكار الخاصة بهذه الظاهرة ، لتحديد معناه وفائدته وضوابط النحاة له ، ووقوعه في القرآن ، وغير ذلك مما يفيد منه الدارس فائدة حقيقية ، وما لم يحدث لظواهر أخرى ماثلة كاللحن والتوليد مثلاً .

ثالثاً : كلمة (الدخيل) جملة عناواناً لبعض هذه الكتب مستقلة أو مع غيرها من المعرب أو العامى ، ويبدو أن هذه الكلمة أعم من كلمة المعرب إذ تشمل ما نقل إلى لغة العرب سواء جرت عليه أحكام التعريب أم لم تجر عليه ، وسواء أكان فى عصر الاستشهاد أم بعده ، وهو ما أطلق عليه اسم « المولد » .

رابعاً : الكتب الأربعة الأخيرة مؤلفة حديثاً ، ولذلك فإن مادتها العلمية لا تقتصر على تناول المعرب قديماً فحسب ، بل تزيد عليه ما حدث فى العصر الحديث من ذلك .

وأخيراً : فقد كانت هذه الفقرة خامة بتوضيح الحركة العلمية للتعريب استعمالاً ودراسة ، ويهمننا منها الجانب اللغوى الذى تتسكنل بديانه الفقرة التالية إن شاء الله .

جهود النحاة في إخضاع العرب للصيغ العربية

دارت دراسة علماء اللغة الأقدمين للعرب حول تحديد معناه والمقصود منه ووضع الضوابط لصيغه - ومعرفة هذه الأمور الثلاثة تؤدي إلى استخلاص الأساس لموقفهم منه .

وعلى هذا فإن منهج كتابة هذه الفقرة يتحدد بالآتي :

١ - التحديد النظري لمعنى العرب

٢ - المقصود بالعرب فيما نقل من اللغات الأعجمية إلى العربية

٣ - جهود النحاة في إخضاع العرب لمسالك الصيغ العربية

٤ - الأساس لموقف علمائنا من العرب

التعريب باختصار هو : نقل الكلمة مع عرفها الأجنبي ، وحول هذا للمعنى جاءت تعريفات الأقدمين النظرية له :

• قال سيدييه د اعلم أنهم مما يعبرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبته ، فربما ألحقوه ببناء كلامهم ، وربما لم يلحقوه^(١) .

• وجاء في شفاء العليل : التعريب نقل اللفظ من الأعجمية إلى العربية هو المشهور فيه «التعريب» وسماء سيدييه وغيره «إعرابا» فيقال حينئذ معرب هو معرب^(٢) .

• وجاء في الطراز المذهب : التعريب من باب التفعيل ، ومن معانيه

(١) كتاب سيدييه ج ٢ ص ٢٤٢ .

(٢) شفاء العليل ص ٣ .

التكلف ، لأن العرب تكلفوا إدخال اللفظ العجمي في لغتهم ، وتصرفوا فيه بالتعبير على منهاجه ، والتغيير فيه أكثر من عدمه ، وأجروه على وجه الإعراب ، وتفوهوا به على منهمجهم^(١) .

ويتضح من هذه التعريفات الثلاثة السابقة أنها تتجه جميعاً إلى وصف الناحية العملية واللفظية في عملية التعريب ، إذ ينقل العرب هذه الألفاظ أو يعيرونها - بمعنى يأخذونها - كما عبر سيديويه ، أو يتكلفون إدخالها في لغتهم كما فهم غيره من معنى التعريب ، ويترتب على ذلك أحكام لفظية من إلحاق أو تغيير أو إعراب .

أما معنى الكلمة المعربة فقد انصرفوا عن التعرض له في هذه التعريفات ، ويبدو أن سبب الانصراف عن ذلك هو شيوخ العرف بين العلماء من أن الكلمة المنقولة من لغة أخرى تنقل ومعها معناها في اللغة المنقول عنها قبل أن تعرب ، كما جاء في كشاف اصطلاحات الفنون نص على هذه الناحية ، إذ قال «المعرب عند أهل العربية لفظ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناء على ذلك الوضع»^(٢) وهذا هو الغالب في استخدام الكلمات المعربة ، وقل أن يحدث تغيير في معاني الكلمات المنقولة .

وهنا نقطة جانبية تتعلق بلفظة (المعرب) فإن سيديويه قد استعمل لفظ (معرب) بإسكان العين وفتح الراء ، وكذلك استعمل الفعل (أعرب) ولم يستعمل لفظ (معرب) بفتح العين وتشديد الراء المفتوحة على ما هو المشهور ، وهذا الخلاف في التعبير لم يترتب عليه خلاف جوهري في فهم المعنى المقصود ، فسواء عبر بهذا أم بذاك فإن المقصود من ذلك هو نقل

(١) الطراز المذهب ص ٢ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ج ٣ ص ٩٤٤ .

الكلمة مع عرفها الأجنبي ، وجريانها مجرى الكلمات العربية من حيث الضيغة والإعراب أحياناً .

وقد نص العلماء على ما يجب أن يتسم به اللفظ المنقول من لغة أجنبية كي يطلق عليه أنه «مغرب» ففرقوا بين ما جاء في نصوص موثقة كالقرآن والحديث وما نقله العرب المعتمد بكلامهم وبين ما نقله المولدون الذين لا يعتد بما جاء عنهم ، أو بعبارة أخرى : بين ما نقل عن عصر الاستشهاد في الحضر وما استعمل بعد ذلك العصر ، فقبلوا النوع الأول وحكموا بصحته ، وعزلوا النوع الثاني وأطلقوا عليه اسم «المولد» .

قال الجواليقي عن كتابه «المغرب من الكلام الأعجمي» : هذا كتاب نذكر فيه ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي ، ونطلق به القرآن المجيد ، وورد في أخبار الرسول (ص) والصحابة والتابعين ، وذكرته العرب في أخبارها وأشعارها ، ليعرف الدخيل من الصريح^(١) .

ونقل الخفاجي النص السابق ، ثم زاد عليه قوله : فما عربه المتأخرون يعد مولداً ، وكثيراً ما يقع مثله في كتب الحكمة والطب^(٢) .

وينبغي التنبيه إلى أنه يفهم من عبارات الأقدمين مثل (ما ذكرته العرب) أو (ما تكلمت به العرب) أو (ما نطقت به العرب) عرف خاص لدى علماء اللغة ، يقصد به المادة اللغوية الموثقة في عصر الاحتجاج ، وبذلك يفهم من كلام الجواليقي أن المغرب لا يطلق إلا على الكلمات التي استخدمها الناطقون من العرب في هذا العصر ، أو التي وردت في نصوص

(١) المغرب من الكلام الأعجمي ص ٣ .

(٢) شفاء العليل ص ٣ .

موثقة كالقرآن والحديث ، أما الذى نقله المवादون بعد ذلك فقد نص،
الخفاجى أنه يطلق عليه اسم (المولد)

ويأتى هنا تساؤل عن موقف التعريب من حيث القياس والسماع ، فهل
يعتبر تعريب الكلمات سماعياً ، لأنه مما استأثر به العرب المحتج بهم وحدهم ،
وينبغى الاقتصار على ما استعملوه ونقل عنهم ؟؟ أو يعتبر قياسياً ، فيصح
لمن جاء بعد هذا العصر السعيد الحظ أن يعرب كما عربوا ، ويستورد حاجته
من الكلمات الأجنبية مثام ١٤

واضح أن عاماءنا — رحمهم الله — على الاتجاه الأول ، فالمعرب من
الألفاظ لا يعتد به إلا إذا ورد عن عصر الاستشهاد ، أما ما يحدث بعد ذلك
فلا يعتد به فى المعرب الصحيح ، ولا يصح دخوله فى هذا النطاق ، ولذلك
أطلق عليه أنه « مولد »

أما عن جهود النحاة العرب فى إخضاع المعرب لمسلك الصيغ العربية
فإنه ينبغى أن يعلم منذ البداية أن هذه الجهود جاءت لتقن لما قد حدث
فعلاً ، إذ أن نقل الكلمات الأعجمية إلى العربية لم ينتظر قواعد النحاة التى
وضعوها للتعريب ليتوافق معها توافقاً كلياً ، والناطقون الذين اتصلوا
بالأعاجم ونقلوا الكلمات من لغاتهم لم يدر فى حسابهم الإتيان بها على صيغ
معينة أو التزام مطرد لحروف عربية خاصة مكان حروف أخرى فى اللغات
الأجنبية ، وإنما يعرفون الكلمات من غيرهم ، فينطقونها على حسب
ما سمعوها ، أو على حسب مقدرتهم على نطقها ، خصوصاً مع لغات لم
يكونوا يجيدونها كالفارسية والرومية والهندية وغيرها ، والمتصور أن يأتى
هذا النطق موافقاً تماماً لنطقها فى لغتها أحياناً ، أو يحدث فيه التغيير فى أحيان
كثيرة ، وهذا التغيير الذى يحدث لا يلتزم دائماً طريقة موحدة — كما أراد

النحاة له من بعد أن يكون — ذلك أن النحاة قد نظروا للمعرب من الكلمات الأجنبية من زاوية النظر إلى مسلك الكلمات العربية ، فحاولوا — بجهد مشكور — أن يضعوا لها قوانين تحكمها ، مستهدين في ذلك بدراسة اللغة العربية ، باعتبار أن الكلمات الأجنبية قد استعماها العرب ، ولكن فرض منطق لغة على لغة أخرى إن صح في بعض الأمثلة فإن أمثلة أخرى كثيرة تبقى غير خاضعة له .

وترتب على ذلك أن المطالع على القوانين العلمية التي وضعوها للمعرب يلاحظ عليها القصور عن تغطية استقرائية صحيحة لأمثلة التعريب ، كما يلاحظ أيضاً أنها غير مطردة على اتجاه واحد ، فالقاعدة الواحدة تحتل وجوهاً أخرى غيرها تذكر معها ، بحيث لا يؤدي كل ذلك إلى نتائج مقنعة ، ولم يكن المنتظر غير ذلك .

وعلى كل فلنبين أهم ما تعرض له النحاة من قضايا التعريب .

١ — الالحاق بأبنية العرب

• قال سيبويه : أعلم أنهم مما يعيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة ، فربما ألحقوه بأبنية كلامهم ، وربما لم يلحقوه .

فأما الذي ألحقوه ببناء كلامهم ، فدرهم ألحقوه ببناء هجرع ، وبهرج ألحقوه بسلمب ، ودينار ألحقوه بديماس وديباح ألحقوه كذلك — وقالوا : إسحاق فألحقوه بإعصار ، ويعقوب فألحقوه يربوع ، وجرب فألحقوه (بفوع) — وقالوا : آجور فألحقوه بعاقول — وقالوا : شبارق فألحقوه بعذافر ، ورستاق فألحقوه بقرطاس ، لما أرادوا أن يعربوه ، ألحقوه ببناء كلامهم .

ثم عاد سيبويه يقول : وربما تركوا الاسم على حاله ، إذا كانت حروفه من حروفهم كان على بنائهم أو لم يكن ، نحو خراسان وخرم والسكرم^(١) .

● ويقول أبو حيان : الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام :

قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها ، فحكم أبنيته باعتبار الأصل والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع ، نحو درهم وبهرج .

وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ، فلا يعتبر فيها ما يعتبر في القسم الذي قبله ، نحو (آجر)

وقسم شركوه غير مغير ، فما لم يالحقوه بأبنية كلامهم ، لم يعد منها ، وما لحقه عد منها ، مثال الأول خراسان ، لا يثبت به (فعلان) ومثال الثاني خرم الحق بـسـلم^(٢) .

والذي يفهم من هذين النصين أن الأمر المعتقد به لدى النحاة هو الإلحاق لا التغير ، فإذا ألحق الاسم بأبنية العرب - سواء غير أم لم يغير - أخذ أحكامها ، أو بتعبير سيبويه « لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم » وإذا لم يلحق بأبنيتهم -- غير أم لم يغير أيضاً - لم يأخذ هذه الأحكام ، ويتضح من ذلك ما تقدم قوله من أن النظرة إلى المعرب اصطغت بالصيغة العربية الخالصة تماماً ، وأدى ذلك إلى التفريق بين صنف واحد من الكلام نقله الناطقون العرب عن الأجانب .

ومن الملاحظات التي ترتبت على هذه النظرة ما يلي :

(١) تعريب الصيغة بحيث تقرب من الموازين الصرفية العربية .

وذلك مثل :

(١) كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٤٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ورقة / ١٣ .

فلسفة - هرطقة - سفسطة	على وزن فعلله
سندس - بندق - فندق	على وزن فعلل
بطريق - زنديق	على وزن فعليل

- (ب) تغيير الكلمة الأجنبية لتناسب الصياغة العربية ، مثل :
- المجوس - حلب - حصص - دمشق - أيلة - الجليل - طبرية - صيداء .
- (ج) إلحاق الكلمات الأجنبية الطويلة بالمركب المزجي ، وذلك مثل :
- بزرجمهر - شانتارية .
- (د) ما جاء في النص السابق لأبي خيان من اعتبار الأصلي والزائد والوزن .

(هـ) الصرف والمنع من الصرف ، فإذا تمكن العرب من الكلام العربي فدخلته الألف واللام وصار نكرة ، صرف ، وذلك مثل (الجلم وسندس واستبرق) وإذا لم يتمكن في كلام العرب وبقي معرفة لديهم ، فإنه يمنع من الصرف (مثل إسماعيل وإسحاق ويعقوب)

٢ - تغيير الحروف والحركات

يقول سيبويه : وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية ، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره ، وغيروا الحركة ، وأبدلوا مكان الزيادة ولا يبالغون به بناء كلامهم ، لأنه أعجمي الأصل فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم ، وإنما دعاهم إلى ذلك أن الأعجمية يغيرها دخولها العربية بإبدال حروفها ، فحملهم هذا التغيير على أن أبدلوا وغيروا الحركة كما يغيرون في الإضافة ، إذ قالوا : هنى نحو زباني وثقني ، وربما حذفوا كما يحذفون في الإضافة ويزيدون كما يزيدون فيما يبالغون به البناء وما لا يبالغون به بناءهم ، وذلك نحو آجر وإبريسم

ولإسماعيل وسراويل وفيروز والقهرمان ، وقد فعلوا ذابما الحق بينائهم وما لم يلحق من التغيير والإبدال والزيادة والحذف ، لما يلزمه من التغيير .

وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم كان على بنائهم أو لم يكن ، نحو خراسان وخرم والسكرم (١) .

فلأن الأعجمية يغيرها دخولها العربية - كما يقول سيبويه - حدث التغيير في الحروف والحركات ، بإبدال حرف مكان آخر ، أو تغيير الحركة ، أو حذف بعض الحروف في الصيغة أو الزيادة فيها ، أو ترك البنية على حالها إذا كانت حروفها من حروفهم .

لكن سمات التغيير - على هذه الصفة - عامة وغير منضبطة ، بل ولا يستطيع ضبطها بدقة ، لأنها خضعت لتصرف الناطقين لا لصناعة الدارسين ، ولذلك جاء أسلوب سيبويه عن هذا التغيير - في نصه السابق - حذرا ، استخدم فيه كلمة (ربما) ثلاث مرات .

وقد نص الأقدميون على بعض المظاهر التي يظن اطراد التغيير فيها ، ومن ذلك ما ذكره الجواليقي :

• ما كان بين الجيم والكاف من الحروف (g) ربما جعلوه جيما ، وربما جعلوه كافا ، وربما جعلوه قافا ، قالوا (كربق) وكربك)

• الحرف الذي بين الباء والفاء (P.V.) ربما أبدلوه باء وربما أبدلوه فاء .

قالوا : فرند وبرند - وقالوا : البهلوية والبالوذة وفارس وفيروز .

• أبدلوا السين من الشين ، قالوا (سراويل وإسماعيل) وأصامها

(شروال وإشماويل)

● وأبدلوا اللام من الزاى فى (قفشليل) وأصلها (كفاجاز) وجعلوا الكاف منها قافا والجيم شينا ، والفتحة كسرة ، والألف ياء .

● ومما أبدلوا حركته (زور - آشوب)

● ومما زادوا فيه ونقصوا (إبريسم وإسرافيل وفيروز وقهرمان) وأصل الأخير (قرمان)

ومما تركوه على حاله ، فلم يغيروه (خراسان وخرم وكرم^(١)) .

ولو تابع الدارس التأمل فى الكلمات التى حوتها كتب العرب ، وأمكنته قدرة الرجوع إلى اللغات الأدمجية التى نقل منها ذلك ، فسيخرج بمظاهر أخرى غير ما نصوا عليه منها ، بل إن الذى نصوا عليه منها لا تطرد ظواهره فى كل الأمثلة ، ولتأمل الأمثلة الخمسة الآتية مما أورده الخفاجى فى شفاء العليل ، حيث يذكر الكلمة وأصلها الأجنبى - والعهددة عليه فى ذكر هذا الأصل .

١ - خندريس : اسم الخنزير ، تكلمت به العرب قديما ، قيل : هو معرب (كندرة ريش) أى شاربها ينتفخ لحيته ، لذهاب عقله .

٢ - دهقان : بفتح الدال وكسرهما ، معرب عن الفارسية (ده حان) أى رئيس القرية ، ومقدم الزراعة .

٣ - زنديق : قال أبو حاتم : هو فارسى معرب (رنده كرد) أى عمل الحياة ، لأنه يقول ببقاء الدهر ودوامه .

٤ - سردار : من ألفاظ التراكمة ، وهى بالفارسية (إسفهسالار) ومعناه : رئيس الجيش .

(١) راجع : العرب من الكلام الأعجمى ص ٦ وما بعدها .

• — سدير : علم قصر معروف وقد قيل : إنه معرب من الرومية ، وأصله (سه دل) أى فيه ثلاث قباب متداخلة (١) .

ففى المثال الأول : غيرت السكاف خاء - والشين سيناً - وهو بما لم ينص عليه الجوالىق فى التغيير .

وفى المثال الثانى : غيرت الحاء قافا ، ولم ينص أيضاً على ذلك .

وفى المثال الثالث : يلاحظ النقص فى الصيغة مع إبدال السكاف قافا ، ولم ينص عليه أيضاً .

وفى المثال الرابع : تكاد الصلة تنقطع بين السكلمتين ، وإن احتوى كل منهما على السين والراء وحرف المد الطويل .

وفى المثال الخامس : يلاحظ إبدال الراء من اللام ومد حركة الدال .

والذى يدل عليه ذلك أن مسلك التغيير فى التعريب لا يضبط بقوانين محددة ، وأن ما ذكره العلماء منها يصدق عليه أنه ملاحظات غير مطردة ، أو على أقل تقدير ما عبر به بعض المتأخرين الذين درسوا المعرب ، إذ قال « وهذا كله أغلبى »

علامات المعرب

جانب آخر من جوانب الجهد الذى بذله علماءنا للتمييز بين العربى والمعرب ، وقد اتجه ذلك بصفة خاصة إلى بيان صفات الصيغ المعربة من حيث اجتماع الحروف التى لا تجتمع فى العربى ، أو ذكر أوزان السكلمات التى لا تأتى على مثاها السكلمات العربية .

وقد جمعت كتب التعريب المتأخرة مثل (قصد السبيل فيما فى اللغة

(١) راجع : شفاء العليل : الصفحات ٧٦ - ٨٦ - ٩٧ - ١١٢ - ١١٤ على التوالى .

العربية من الدخيل) و (المعرب في القرآن الكريم) - راجع الجدول السابق ب - معظم ما ذكر من قبل عن هذين الأمرين ، وهو كثير ، يؤدي استقصاؤه هنا إلى التطويل فيما يمكن الرجوع إليه في المصدرين السابقين .

إن الأوزان التي اختص بها المعرب فيما أورده المصدر الأخير وحده بلغت ٧٢ وزناً وقد عدتها وذكر أمثلتها .

ويكفي هنا ذكر نماذج ثلاثة لكل من هذين الأمرين من علامات التعريب على سبيل التمثيل لا الحصر .

أولاً

١ - لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية ، فتى جاءتا في كلمة ، فاعلم أنها معربة ، ومن ذلك (جلوبق) و (جرنلق) .

٢ - لا تجتمع الصاد والجيم في كلمة عربية ، ومن ذلك (الجص) و (الصيجة)

٣ - ليس في أبنية العرب اسم فيه نون بعدها راء ، وما جاء من ذلك معرب مثل (نرجس) و (نرسيان)^(١)

ثانياً

١ - ليس في كلامهم وزن (فعالان) كخراسان .

٢ - ليس في كلامهم وزن (فاعيل) كقبايل وهايل ، وذلك معرب .

٣ - ليس في كلامهم وزن (فعاوليل) كسراويل وذلك معرب^(٢) .

(١) راجع : المعرب من الكلام الأعجمي ص ١١ .

(٢) راجع : المعرب في القرآن الكريم ص ١٤٠ وما بعدها .

والحق أن هذا الجهد الذى بذل فى استقصاء علامات المغرب وتصنيفها يقصر عن الإحاطة بكل ما عرب من الكلمات الأعجمية ، لوضعها فى قواعد تنظمها، ويؤكد هذه الدعوى تصفح كتاب واحد يضم كلمات نسب لها التعريب ، فإن الانطباع الذى يخرج به المرء من ذلك هو :

ما ذكره من علامات التعريب ملاحظات تصدق على بعض الأمثلة ويبقى الكثير من الكلمات مما لا يخضع لهذه الملاحظات ، لأن ظروف مورد المغرب من لغات متعددة وظروف نطقه من العرب الذين لا يجيدون هذه اللغات لا تسمح له بالنظام والتقنين .

أخيراً :

ماذا يستتج من مواقف علمائنا الأقدمين إزاء النقل من اللغات الأجنبية ؟ أو بعبارة أكثر صلة بموضوع البحث : ما هو الأساس لموقفهم من المغرب الذى اعتبروه ظاهرة طارئة على اللغة ؟ ؟

يتلخص ذلك فى أمرين :

الأول : قصر المغرب على العرب وحدهم الذين عاشوا فى فترة زمنية خاصة .

الثانى : فرض قواعد الصيغ العربية على استعمال المغرب من لغات متعددة وواضح أن الأساس الأول وراء تخصيص المغرب بفترة الاستشهاد فى الحضر، وهى لا تتجاوز النصف الأول من المائة الثانية .

وأن الأساس الثانى وضع فى جهودهم العلمية حول المغرب من حيث بنيته وعلاماته .

فهل يتفق الأساس الأول مع الحاجات العلمية والاجتماعية المتجددة باستمرار ، وما تدعو إليه من نقل كلمات أجنبية من اللغات الأخرى ؟
وهل يتفق الأساس الثاني مع طبيعة الاستعمال للكلمات الأجنبية ممن لا يجيدون اللغات التي وردت منها ، وهل يمكن فرض نظام لغة على لغة أخرى ؟

بيان ذلك كله في الفقرة التالية إن شاء الله .

التعريب بين قيود النحاة وحاجة الاستعمال

في فهم نظرة النحاة للمعرب - فيما سبق - تبين أنهم قصروه على عصر الاستشهاد في الحضر ، أو بتعبير الجواليقي على « ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي » ، و « ما ذكره العرب في أخبارها وأشعارها » ، وقد نص الخفاجي على أن « ما عربه المتأخرون يعد مولداً » ، وبالغوا في الاحتياط لموقفهم ، فقصرُوا المعرب على السماع في عصر الاستشهاد ، ورفضوا القياس عليه بعد ذلك ، ثم زادوا هذا الاحتياط شدة بأن حاولوا جاهدين إخضاعه لمسلك الصيغ العربية في الإلحاق والتغيير والعلامات ، لكن هذا الجهد العظيم مع ذلك قصر عن الإحاطة التامة باستعمال الكلمات الأجنبية المتعددة المصادر والاستعمال ، فجاءت نتائجه عامة غير منضبطة وغير مقنعة .

فما رأى في ذلك من وجهة النظر الحديثة ؟ ، يتبين ذلك بالآتي :

(أ) التعريب ضرورة علمية واجتماعية متجددة

(ب) مدى صحة إخضاع نظام لغة لأخرى في الدراسة

(ج) رأى في موقف النحاة من المعرب نظراً ودراسة

لقد تناول اللغويون المحدثون ما أمناه العرب « التعريب » ضمن دراسة عامة لما أطلقوا عليه اسم الاقتراض أو الاستعارة Browing فدرسوا التأثير والتأثر بين اللغات من نواح متعددة .

من ذلك بيان مدى تأثير اللغة المستعيرة أو المقترضة من لغة أخرى في اختلاط عناصرها أو بقائها لغة واحدة مع ما طرأ عليها من عناصر اللغات الأخرى ، وقد أورد « فندريس » عن ذلك نظرتين متعارضتين

تقول إحداهما « إن كل اللغات تعتبر لغات مختلطة إلى حد ما ، ومن رأى
الأخرى « أن الإنسان لا يتكلم مطلقاً في الوقت الواحد إلا لغة واحدة ،
كما أورد نقاش كلتا هاتين النظرتين ليخلص أخيراً إلى القول بأن الذي
يحسم الأمر في ذلك هو مدى تدخل العناصر المستوردة في إفساد نظام اللغة
المقتضة أو عدم تدخله ، وبذلك يمكن الحكم بالاختلاط في اللغة أو بقائها
دون تأثير محل (١) .

كما درس المحدثون أيضاً مدى التأثير بين اللغات من فصائل مختلفة أو من
فصيلة واحدة ، أو ما أسماه « مايبه » اللغات المتميزة وغير المتميزة ، حيث
يقتصر التأثير في النوع الأول غالباً على المفردات ، بينما يمكن أن ينفذ
التأثير في النوع الأخير إلى عناصر أخرى في اللغة نحواً وصيغاً ومفردات ،
وإذا كثر هذا النوع الأخير في لغة ما ، كان أمراً خطيراً حيث يؤدي
ذلك - كما يقول - إلى استبدال اللغة بغيرها استبدالاً تاماً (٢) .

ويتوسع « أولمان » في بيان المصادر اللغوية التي يلجأ إليها المتكلم
للاقتراض حين يواجه بالنقص في قصور الثروة اللفظية لديه عن أداء
حاجاته ، إذ يلجأ في ذلك إلى اللغات الأجنبية أو اللهجات المحلية
أو الاصطلاحات الفنية والمهنية الخاصة ، فينقل الكلمات كما هي أو يلجأ فيها
إلى الترجمة (٣) .

وحول هذه الأفكار العامة عن « الاقتراض » تفصيلات واسعة ليس
من المفيد هنا التعرض لها ، لأن ما نحن بصده يتعلق بموضوع خاص هو :

(١) انظر : اللغة ص ٣٥٨ وما بعدها .

(٢) راجع : منهج البحث في الأدب واللغة ص ١٠١ .

(٣) انظر : دور الكلمة في اللغة ص ١٤٥ .

نقل الكلمات من اللغات الأجنبية مع عرفها في لغتها الأصلية بما لا يؤثر في اللغة المقترضة، مما أطلق عليه النحاة العرب «التعريب»، ويبان مدى الحاجة إليه اجتماعياً وعلمياً، وقد اعتبر اللغويون المحدثون هذا النوع من الاقتراض أمراً عادياً لا خوف منه ولا خطر فيه، وذلك بالقياس إلى أنواع الاقتراض الأخرى التي تؤثر في نظام لغة ما، وقد تؤدي إلى الإخلال به وإفساده .

يقول فندريس : لنذكر جانباً استعارة المفردات التي تتبادلها اللغات فيما بينها، فنخصائص هذه المستعارات أنها لا تحتم كون المتكلم يتكلم باللغة التي استعيرت منها أو حتى معرفته بها . . . فاستعارة المفردات مهما اشدت تأثيرها يمكن أن تظل مسألة خارجية عن اللغة (١) .

فنقل الكلمات من لغة إلى أخرى أمر عادي كثير الحدوث، يترتب على الاتصال الاجتماعي بمظاهره المختلفة من التجارة أو الثقافة أو الحروب أو انتقال العادات والتقاليد، وذلك بالتعرف على أنواع من النبات والحيوان والمأكول والمشروب والملابس والمعادن وآلات الحرب والطرب والكلمات العلمية والفنية، ويتم ذلك كله في غالب الأحيان من الناطقين باللغة أنفسهم بطريقة تلقائية تدعو إليها ضرورة الاستعمال، ويتوقف انتشارها على العرف اللغوي في البيئة التي نقل إليها، ومن الطبيعي أن هذه الكلمات الأجنبية المنقولة تتوقف صحة نطقها - كما هي في لغتها الأصلية - على ظروف أخرى تتعلق بالناطقين أنفسهم، سواء من نطقوها أولاً أم من استعملوها بعد ذلك، تبعاً لإجادة اللغة التي نقلت منها الكلمة، أو دوة السماع لها، ويبقى الاختلاف في نطقها موجوداً حتى بعد انتشار استعمالها في البيئة الجديدة .

إن الحالة الوحيدة التي يمكن فيها تحديد مسلك الصيغة هي حالة التعريب
 المتعمد ، حين تدعو الحاجة العلمية أو الفنية لاستخدام مصطلحات جديدة
 تدعو إليها الضرورة ، ففي هذه الحالة يتصور خضوع نقل الكلمات من
 اللغات الأجنبية لطريقة موحدة ، سواء نقلت دون تصرف فيها على الإطلاق
 أم نقلت مع التصرف في صيغتها أو حروفها أو حركاتها ، هنا فقط يمكن
 أن يتدخل علماء اللغة بالتحديد والتقنين ، أو بعبارة أخرى : يمكن فرض
 مسلك اللغة المنقول إليها على الكلمات المنقولة ، كما يمكن التدخل في ضبط
 كمية الألفاظ المنقولة حسبما تدعو الضرورة ، أما منه مطلقاً فأمر بعيد
 وغير عملي ، لأنه يتنافى مع الحاجات العلمية والفنية المتجددة في كل العصور .

أما استعمال الكلمات الأجنبية بين الناطقين أنفسهم ، فإن التدخل
 في تحديد كميته أو إخضاعه لنظام اللغة التي نقل إليها لن يؤدي إلى نتائج
 مفيدة مطردة ، إذ تقتصر هذه النتائج عن الإحاطة بها ، أو إخضاع الناطقين
 لها ، لأن الناطقين — مع تعدد قدراتهم — يتعذر إخضاع نظمهم لقوانين
 محددة حين النقل أو الاستعمال ، واللغات التي ينقلون عنها ذات نظم خاصة
 بها في الصيغ والحروف يتعذر معها فرض نظام آخر عليها ، فإذا أضيف
 لذلك أن النقل يكون من لغات متعددة — كما حدث في العربية قديماً
 ويحدث الآن — بدا الأمر حينئذ أشد عسراً ، ومع ذلك فإنه لا يدعو
 للجزع ، لأن الأمر كما قال «فندريس» «استعارة المفردات مهما اشدت
 تأثيرها يمكن إذن أن تظل مسألة خارجة عن اللغة ،

وفي ضوء ما سبق يمكن تقويم موقف النحاة العرب من المعرب نظراً
 ودراسة بما يلي :

«ولاً : إن قصر النحاة التعريب على عصر الاستشهاد باللغة في الحضر

وتخصيصه بالسمع زيادة في الاحتياط قد خضع لوجهة نظرهم في تقييد عصر الاستشهاد باللغة عموماً ، واختص بشدة الاحتياط منهم تجاهه ، حيث وثقوا نقل الكلمات الأجنبية الواردة عن هذا العصر ودرسوها ، مع الانصراف عما نقل في غيره قياساً عليه ، وهذا مسلك لا يتفق مع الحاجة الاجتماعية المتجددة على مدى العصور ، وما يحدث فعلاً بين اللغات من تأثير وتأثر لا ينقطع ، يتبعه بالضرورة انتقال الكلمات من لغة لأخرى ، واستعمال الناس لها ، كما لا يتفق مع الحاجات العلمية المتجددة - خصوصاً في عصرنا الحاضر - لاستخدام مصطلحات تحتم ظروف العلوم أحياناً أن تكون عالمية ، وقد لا يتيسر الوفاء بها عن طريق الترجمة أو الاشتقاق أو تطوير دلالة الكلمات .

ثانياً : إن إخضاع كل ما ينقل من لغات أجنبية في عصر الاستشهاد لمسلك الصيغ العربية أمر لم يتوافق تماماً مع الواقع ، ومستندنا في ذلك القواعد التي توصل لها النحاة أنفسهم عن العرب ، حيث يبدو فيها العموم وسوق الاحتمالات والتحرز في الرأي ، سواء في ذلك ما ذكره عن إلحاقها بالصيغ العربية أو التغيير أو علاماتها المميزة لها ، كما يدل على ذلك أيضاً الاطلاع على أحد كتب المتأخرين عن التعريب - راجع جدولها فيما سبق - وما ضمه من كلمات معربة ، إذ يتبين - حتى بالنظرة السريعة - أنها لا تتوافق تماماً مع قواعد النحاة عن التعريب وهذا طبيعي ، لأن التعريب يخضع لظروف اللغات الأصلية التي حدث النقل منها وهي لا تخضع تماماً لفرض نظام لغة أخرى عليها . .

والرأى - في فهمي - أن يدرس هذا الموضوع بطريقة مستقلة ، باستقراء الكلمات المعربة إلى العربية مما نصت عليه مؤلفات التعريب .

الخاصة وما ورد في نصوص موثقة ، وذلك لحصرها ومعرفة العوامل الاجتماعية التي أدت إلى نقلها ، ومدى تأثير الفصحى بها على مدى العصور ، وذلك أكثر فائدة لنا ولها من محاولة مصادرتها أو إخضاعها لقواعد محددة لا تتوافق معها تماماً .

ثالثاً : يمكن الاستفادة من قواعد النحاة للتعريب في حاجة العلوم والآداب في الوقت الحاضر للمصطلحات والكلمات التي لا تنق بها وسيلة أخرى ، ففي هذا النوع من التعريب المتعمد يمكن استخدام الكلمات الأجنبية بنصها ، أو التصرف فيها في ضوء جهود النحاة عن هذا الموضوع ، مع كتابة المقابل الأجنبي بجوارها ، وهذا ما يفهم من قرار المجمع اللغوي الذي نص على أنه « يجوز أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم ، حيث قيد استعمال الكلمات الأجنبية بالضرورة ، وهي لا تتحقق إلا في هذا النوع المتعمد ، أما الاستعمال العام ، فلا ينتظر قراراً أو إجازة ، ولا يبحث عن ضرورة أو رخصة .